

الشهادات الطبية مبرر قانوني لغيابات غير مبررة

مدرس يتسلم راتبه الشهري بفضل شهادة طبية غير قانونية

(محددة بمرسوم وزاري تخول للمصاب رخصة متوسطة الأمد أو طويلة الأمد).

وأضاف المشرع أن مجموع رخص المرض قصيرة الأمد لا ينبغي أن تتعدى ستة أشهر خلال اثني عشر شهرا متتابعة، إذ تمنح الثلاثة أشهر الأولى بمجموع الأجرة والثلاثة أشهر الثانية بنصف الأجرة.

كما أشار المشرع إلى رخص المرض متوسطة الأمد، إذ لا تتعدى مدتها ثلاث سنوات يقاضى الموظف خلال السنتين الأوليين مجموع أجرته، ونصف أجرته خلال السنة الثالثة.

أما بالنسبة إلى رخص المرض طويلة الأمد فلا ينبغي أن تتعدى مدتها خمس سنوات، يقاضى الموظف خلال الثلاث سنوات الأولى مجموع أجرته، ونصف أجرته خلال السنتين الأخيرتين. وتحدد مقتضيات المرسوم رقم 2.94.279 قائمة الأمراض التي تخول الاستفادة من رخص متوسطة الأمد وطويلة الأمد.

رغم ترسانة القوانين المحددة بمراسيم وزارية للحد من ظاهرة تنامي استغلال الشواهد الطبية من قبل مدرسين انعدم فيهم الضمير الإنساني، للاستفادة من أيا عمل ما أوجج التلاميذ إليها، فإن بعض المنتسبين إلى حق التعليم يتفنون في استعمال شتى الحيل للالتفاف على الإجراء دون أن يستفظ فيهم ضمير المرش الذي كاد أن يكون رسولا، إلى حد أن الأمم المتقدمة يواته مراتب السمو للظن سخا من مجتمعه يقرر مصيره ويحدد غاياته الكبرى.

ومن بعض أمثلة الاستهتار بروح المسؤولية، ما تفتقت به عبقرية أحد المدرسين الذي سافر إلى فرنسا خلال الموسم الجاري، بعد أن سلم شهادة طبية للإدارة الإقليمية تثبت تعرضه لوعكة صحية تتطلب الكوثر في منزله شهرا واحدا، لكن بعد انقضاء المدة المحددة في الشهادة الطبية فوجئت الإدارة الإقليمية بشهادة طبية صادرة عن الطبيب نفسه تؤكد حاجة المرش إلى مزيد من الراحة، وأمام قلق الإدارة على ضمير التلاميذ الذين حرموا من الاستفادة من خدمات المدرس المتمارض، قررت القيام بتحريات دقيقة كتشفت نتائجها عن سفر المرش إلى الخارج وتورط طبيب في استصدار شهادات طبية لفائدته، إذ تكلف أحد أعضاء أسرته بإبصالها إلى مؤسسته التعليمية، ما علة لا تدخل ضمن قائمة الأمراض المحددة بقانوننا

يشككي آباء وأمهات التلاميذ من حرمان أبنائهم من متابعة الدراسة من حين لآخر، عندما يتغيبوا استنادتهم بسبب استفادتهم من الرخص الطبية التي أصبحت ورقة مريحة تستعمل للاستفادة من أوقات عمل، ما أوجج التلاميذ إلى دقائقتها في ظل التطور السريع الذي بات يشهده عالم المعلومات.

ونتيجة تنامي ظاهرة الشواهد الطبية التي أصبحت توزع بسخاء من طرف بعض الأطباء الذين توفقوا على إقناعهم في منح أكبر عدد من الشواهد الطبية للمدرسين، أصبح مديرو المؤسسات التعليمية يتبرمون من الكم الهائل من الشواهد الطبية التي أصبحت وسيلة يتبرع بها بعض المدرسين لتبرير غيابهم للمكوث في مهافي المدينة أو ممارسة عمل ثان يدر عليهم ربحا إضافيا بعيدا عن روح المسؤولية التي تقتضى المخافة في العمل والتفاني في خدمة الصالح العام وكذا المساهمة جديدا في ورشات إصلاح التعليم لإنقاذ من السكنة القلبية.

ونظرا لأن الشهادة الطبية حق من حقوق المدرسين في حالة إصابتهم بأمراض خطيرة تقتضى خلوهم للراحة، فإن موضوع تغييبات الموظفين بصفة غير مشروعة حظي باهمية خاصة من قبل المشرع المغربي، لذا احاطه بعناية خاصة من خلال وضع التدابير والإجراءات الكفيلة بتحقيق التوازن القائم على ضمان حقوق الموظفين من جهة، وضمان السير العادي للمؤسسات التعليمية من جهة أخرى.

وتعمل المصالح المختصة بوزارة التربية الوطنية، محليا وجوهيا ومركزيا طبقا للمقتضيات الواردة في مرسوم رقم 2.99.1219 الصادر في 6 صفر 1421 الموافق 10 ماي 2000، والذي تم بموجبه تحديد كيفية تطبيق مقتضيات الظهير الشريف رقم 1.58.008 الصادر في 24 فبراير 1958 بشأن النظام الأساسي لسباب الصحة وتحديد شروط وكيفية تطبيق القانون رقم 12.81 بشأن الاعطاعات من رواتب الموظفين المعنيين من قبل بصفة غير مشروعة، تعمل على تفعيل مقتضيات المرسوم وفق القوانين الجاري بها العمل في هذا الإطار.

في السياق نفسه، ميز المشرع بين رخص المرض قصيرة الأمد وحددها في الرخص التي تمنح للموظف عند إصابته بمرض أو علة لا تدخل ضمن قائمة الأمراض المحددة بقانوننا

الشهادات الطبية جواز سفر إلى أوروبا... للعمل

إن الأستاذ الذي أحضر الشهادة الطبية، أصر على أن يتسلم المدير هذه الشهادة، بحكم أنها قانونية، وليس هناك ما يبرر رفضه لها.

بذلك يكون «محمد» قد ضيع على تلاميذ فرعيته أزيد من أربعة أشهر من الدراسة، قبل أن تستردك النيابة الإقليمية الأمر، وتعين أستاذ آخر، عوضا عن «محمد» الذي عاد من الديار الإيطالية بسيارة ذات الدفع الرباعي، أسالت لعاب الكثير من الراغبين في ترك مكانتهم بأنفسهم والهجرة نحو الفردوس الأوروبي.

تلك هي الأمانة التي راقت «عبد الله» أستاذ التعليم الابتدائي، بداية اليوسفية، والذي أكد له «الصباح» أن أمه هو أن يهاجر إلى الديار الأوربية ليحرب ظروف العمل هناك «وإن تجتحت التجربة ساستقر هناك، وإن أخفقت فسأعود إلى القسم... المهم أن الشواهد مستأجرة أمرها جيدا قبل مغادرة التراب الوطني».

هل نحن أمام تزيف جديد في قطاع التعليم؟ ذلك هو السؤال الذي طرحه محمد شهيد، عضو جمعية مديري التعليم الابتدائي بأسفي، والذي أكد أنه في الوقت الذي نتحدث عن ظاهرة الهجر المدرسي، نتناسى أن ظاهرة الشواهد الطبية بشكل عام تتسبب في هدر كبير للزمن المدرسي، وتغيب سير العملية التعليمية بشكل عام وطبيعي، مضيئا ما عن ذلك العديد من الإجراءات التي يجب على الوزارة الوصية على القطاع العمل بها، في سبيل وقف هذا التزيف.

ومن بين الإجراءات التي يرى شهيد أنها كفيلة بالحد، ولو نسبيا، من تزيف الشواهد الطبية، تعيين طبيب خاص على مستوى كل تانية إقليمية، والذي يعهد إليه بفحص رجال التعليم، قبل تسليمهم الشواهد الطبية، فضلا عن إجراء الفحص الصحي والمراقبة الصحية والإدارية للموظف، واحترام قرار المجلس الصحي أو لجنة الإعاقة، ثم ضرورة إشعار الموظف للإدارة بعنوان محل إقامته خلال فترة الرخصة.

يرى إدريس محيوي، عضو المكتب الوطني للنقابة الوطنية للتعليم، العضو في الكنفدرالية الديمقراطية للشغل، أن هناك غيايا لمسؤولية الشهاديات الإقليمية أو الأكاديميات الجهوية، في مغادرة العديد من رجال التعليم للتراب الوطني، معتبرا الحصول على شهادة المغادرة من حق أي رجل تعليم، وعدم منح هذه الشهادات، سيكون غير قانوني، كما أن النيابة الإقليمية أو الأكاديمية الجهوية ملزمة بالتأشير على شهادة المغادرة، فضلا عن أنه لا يمكن محاكمة التوابيا، حول ما إذا كان المستفيد من هذه الشواهد، سيعود إلى أرض الوطن أم لا.

محمد العوال (أسفي)



غيابات الأساتذة تثير استياء الآباء

على اللجنة الطبية التي تعقد جلساتها، مرة في الأسبوع، للنظر في مصير الملفات الطبية المعروضة ما يفقد العملية مصداقيتها وهدفها التي وضعت من أجلها، سيما إذا علمنا أن لجنة طبية واحدة تكلف بالبت في جميع الملفات المعروضة عليها من جميع القطاعات والمصالح الخارجية.

وتعزو مصادر عدم نجاعة قرارات المراقبة الطبية أو الفحص الطبي المضاد، إلى تأخر اللجنة الطبية في استصدار قراراتها لتخديص مصير ملفات استفاد أصحابها من رخص مرض بعد قضائهم فترة طويلة يستمتعون فيها براحة موى عنها، ما يصعب من مأمورية اللجنة الطبية التي غالبا ما تؤثر على الشهادة الطبية، بل تفتح للمتلاعبين فرصة إعادة الكرة مرة ثانية.

ولتفادي الغيابات المبررة بشهادات طبية مشكوك في صحتها، تقترح مصادر تربوية حلا لوجرائها لتفادي المشاكل المترتبة عن الشهادات الطبية، منها توفير المزيد من الكوادر الطبية على صعيد النيابات الإقليمية وتفعيل دور الأطباء المعيّنين في مراقبة الشهادات الطبية المنوطة مع السعي الحثيث لتغيير منظوق المذكرة الوزارية رقم 19 الصادرة في 10 ماي 2000 الخاصة بتحديد مدة رخص المرض قصيرة الأمد، إذ تنص المذكرة على حق الموظف في استفادته من 90 يوما للرخص قصيرة الأمد ما يفصح المجال لبعض المنعص الضمير كي يعتبروه مكسبا يجب استغلاله ما أمكن.

كما ينبغي على الإدارة التربوية أن تتعامل بصرامة مع الشهادات الطبية التي تتسلها عن طريق الفاكس أو البريد، لأن القانون ينص على ضرورة تسلمها من المعني بالأمر مباشرة أو من طرف أحد أفراد عائلته القريبين منه إن أمكن، إضافة إلى ضرورة احترام قطاع الصحة في التعامل، بصرامة، مع بعض الأطباء الذين يمنحون شواهد طبية غير مبررة دون استحضار الجهود المبذولة من قبل الوزارة لمحاربة المتلاعبين بمصائر الأجيال الصاعدة.

بمعاني قطاع التعليم بالجديدة كما في باقي جهات المملكة أفة الشهادات الطبية المبررة قانونا، والتي تساهم بشكل كبير في تدني المردودية، من جهة وتفقذ الثقة في المدرسة العمومية من جهة ثانية، وهو ما يفرض الترسد للظاهرة وتقييدها، بل وتفعيل النصوص المنظمة للتقلص منها ورد الاعتبار إلى المؤسسة التعليمية، فقد أكدت مصادر قريبة من أكاديمية جهة تكدالة عبدة، أنه في السنوات الأخيرة لوحظت تزايد عدد الشهادات الطبية، ورغم لجوء الإدارة إلى ممارسة ضيقها في إخضاع المستفيدين منها إلى الفحص الصحي، فإن هناك شبهة توافقت بين المستفيدين والأطباء لا يمكن المسكوت عنه، وهو ما يفرض خلق ميثاق شرف ينظم العلاقة ما بين المستفيد والطبيب.

الشهادات تحدث دمارا

أكد مسؤول تابع للنيابة الإقليمية لوزارة التربية الوطنية أن ما تخلفه الشهادات الطبية من دمار يدعو إلى أكثر من وقفة تأملية، مشيرا إلى أن ذلك يساهم بشكل كبير في الهدر المدرسي والتربوي وبشكل للنيابة عائقا كبيرا في تدارك التأخير المدرسي ويؤثر سلبا على التحصيل الدراسي للتلاميذ، بأساطر رقمين مهولين لهما دلالة عميقة، فقد وصل عدد أيام الغياب المبررة بالشهادات الطبية خلال الدورة الأولى من السنة الجارية بالتعليم الابتدائي إلى 1300 يوم، أي ما يعادل ثلاث سنوات ونصف أي 6500 ساعة، إذا احتسبتنا خمس ساعات فقط في اليوم الواحد، في حين وصل عدد أيام الغياب بسبب الشهادات الطبية بالتعليم الإعدادي إلى 1060 يوما، أي حوالي ثلاث سنوات.

السؤال ذاته، أشار إلى أن الإبراة تتعامل بحذر شديد مع مثل هؤلاء الأساتذة الذين يتخذون من الشهادات الطبية وسيلة للتهرب من مسؤوليتهم، إذ تخضعهم للفحص المضاد إذ تجاوز عدد أيام الشهادة الطبية ثلاثة أيام، وتحطيم

بيت القصير

زمن ضائع

عبد الكريم مفضال

بالنظر إلى المدة الزمنية اليومية التي يقضيها التلاميذ في المؤسسة التعليمية، يتسرب اعتقاد لدى الكثيرين، مفاده أن الزمن المدرسي في نظامنا التعليمي هو الأطول عالميا، وسار في هذا الاتجاه أحد المتدخلين في ندوة حول الرياضة المدرسية، إذ اعتبر ضغط الزمن المدرسي وكثافة الحصص التعليمية أحد عوامل تدني مستوى الرياضة المدرسية، بحكم عدم توفر الأحياز الزمنية التي تسمح بممارسة هذه الأنشطة.

غير أن هذه الصورة، وإن كانت تبدو ظاهريا كذلك، فهي في واقع الممارسة الميدانية خادعة جدا، وإجراء عملية حسابية بسيطة يتضح أن التلميذ المغربي، رغم أنه يقضي أغلب ساعات النهار بالمدرسة، فإن الغلاف الزمني السنوي الذي يستغرقه في الدراسة، سيما بالمدرسة العمومية، يقل كثيرا عما يقضيه نظراؤه في أنظمة تعليمية أخرى، إذ تنص المقررات والمذكرات المنظمة للسنة الدراسية، والمتعلقة بتقسيم للدراسة الضلعية بعد خصم أيام وفترات العطل المدرسية، لكن هل تستند فعلا هذه الأسابيع في الدراسة الضلعية؟ سنرى ذلك.

في بداية كل موسم دراسي يضع أسبوعان أو أكثر، وفي أوضاع استثنائية عدة أشهر، لسبب أو لآخر، من قبيل الخصائص في أطر التدريس أو تأخر إجراء الحركات الانتقالية المحلية والاستثنائية وبطء إجراءات إعادة الانتشار وما ينتج عن هذه العمليات من تأخر أو تكوثر في التحاق المنتقلين.

تضيق أيام أخرى بمناسبة إجراء الامتحانات المهنية، والامتحانات الموحدة والتجريبية، وما يرافقها من إعداد وتصحيح وكتابة تدموم بين يومين وأربعة، وقد تستغرق أسبوعا بكامله، وتهدر الأيام التي تسبق العطل الطويلة، كعطلة نهاية الأسبوع الأول والعطلتين البيينيتين، ويضاف إلى ذلك استنزاف أيام دراسية بسبب الاضرابات، مع استحضر تعدد النقابات ومزاجية بعض المتناصلة منها في ركوب موجات من الاضرابات بلا داع حقيقي أو وازع أو هدفية، دون أن ننسى الرخص المرضية والتوقيفات الاستثنائية الطائرة كالتنص ليجأ إليها لتفادي الاضلال والإخلال بالنظام جراء الحركات التضامنية والأشكال الاحتجاجية التي يتخبط فيها التلاميذ بوعي أو من أجل التهرب من ساعات درس تبدو لهم مغرقة ومرغوب فيها.

باحترام المعطيات السابقة، وأخرى لا يسمح الحيز باستعراضها، فإن أزيد من 200 يوم المقررة للدراسة الضلعية باعتبارها الغلاف الزمني المخصص لتصريف منهاج أي مادة دراسية، تتصلص إلى ما بين مائة ومائة وخمسين يوما في أحسن الأحوال، والنتيجة الحتمية عدم إتمام المقررات في جميع المستويات الدراسية، ما يؤدي إلى تراكم هذه النواقص التي تحكم على كل تلميذ لينتقل إلى مستوى أعلى بأن يحمل معه جزئا غير يسير من عوامل التعثر الدراسي.

2360 يوم غياب بالابتدائي والإعدادي في الجديدة

هناك من يقدم شهادة طبية ويتوجه إلى العمل بالتعليم الخاص

للتعليم العضو في الفيدرالية الديمقراطية للشغل، أن هذه الأخيرة ضد الشهادات الطبية المفككة، وأنها أي النقابة الوطنية، أصدرت خلال مؤتمرها الماضي ميثاقا للشرف من بين أهم بنوده، احترام أخلاقيات المهنة والإبتعاد عن الشهادات الطبية المخدومة، وقال زيار في معرض تصريحه، إن الإدارة تتسائل مع هذه العينة، بل وتتساءل بنوع من الإلحاح مع البعض دون البعض الآخر، إذ تلجا من حين لآخر إلى خصم أيام الإجازة المرصية للمرضى بعمدون أحيانا إلى الاحتفاظ بشهادات طبية لبعض المحظوظين أو الموصى لهم، وهو ما يقوم به أيضا بعض المسؤولين حتى بالنجاية الإقليمية لوزارة التربية الوطنية، خصوصا إذا تعلق الأمر بزوجات بعض المسؤولين، ودعا إلى تفعيل دور الطبيعة المختصة المعنية بالأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين بالجديدة.

الضريبة يؤديها المدير

وللوقوف على حجم الضرر وطرق التحاليل التي يلجا إليها بعض المسؤولين من الشهادات الطبية بطريقة أو بأخرى، استمعت الصباح لراي المديرين، الرؤساء المباشرين الذين يعانون أكثر من غيرهم تبعات الشهادات الطبية، لأنهم يجدون أنفسهم في مواقف لا يحسون عليهم، إذ من المفروض عليهم تدبير الغياب الناتج عن الإجازة المرضية وتبديل الشخصا بما يتوفرون عليه من موارد بشرية، فلجأ بعضهم إلى توزيع التلاميذ على الأقسام أو في غالب الأحيان لجا إلى الحل السهل، ويطلب من التلاميذ مغادرة المؤسسة ولا يعودون إلا بعد استئناف المريض بين قوسين عمله، وقال أحد مديري إحدى المؤسسات الابتدائية، إننا مضطرون إلى التعامل مع ظاهرة الشهادات الطبية ببرونة، فليس من حقنا رفضها أو التعليق عليها، الجهة المخول لها البت في حقيقتها هي المجلس الصحي المسؤول عن التصديق عليها أو رفضها، وإن كنا نؤذي ضربيتها.

لا للشهادات المضربة

من جهة، أكد إبراهيم زيار، الكاتب الجهوي للنقابة الوطنية

وحتى تضخ الأمور أكثر، اتصلنا بالمندوب الإقليمي لوزارة الصحة بالجديدة، لحبيب الحروي، الذي أكد أن الشهادات الطبية تدخل في صيرورة العلاج، وأن الطبيب المالح هو وحده من يملك صلاحية تحديد المدة اللازمة للراحة والنهаж، وهو وحده من يتحمل المسؤولية الكاملة في منح أو عدم منح المريض إجازة مرضية، إذ يوقعها بـ«أشهاد...» والمريض من حقه أيضا وفي إطار القوانين والأنظمة مطالبة الطبيب بمنحه فترة للعلاج، وحسب السلطة التقديرية للطبيب بتحديد مدة العلاج والتدابير، ويمكن للطبيب أن يمدد مدة العجز بشكل تدريجي حسب وضعية المريض وحالته، فقد يكون المريض، يعاني مرضا يبرده أن يبقى في السر ولا يروح به إلا طبيبه، في حين أنه يبدو للعيان أنه استغنى عن شغل لا يعانى أي مرض، ولكن طبعا في إطار ميثاق الشرف والأخلاق وتحمل المسؤولية وتقديرها.

أحمد ذو المرشاد (الجديدة)

أبو ضمير: التحاليل بالشهادات الطبية جريمة ضد المجتمع

نائب تاويرت قال إن الأحكام القضائية تبطل تفعيل النصوص والقوانين المنظمة للرخص بسبب الخلل في التطبيق

● هل يفعل القانون في الحالتين معا؟
● على العموم، تطبيق وتفعيل القانون كفيل بمواجهة هذه السلوكات، لأن الإدارة من حقها اللجوء إلى الصيغ القانونية للتأكد من صحة الحالة أو عدمها، فهناك الفحص المضاد وهناك المراقبة الإدارية اللذان يجب أن يتنا داخل مدة الشهادة الطبية، وإن كانت الصعوبة بالنسبة إلى الأبريين معا تتجلى في التعامل مع الشهادات قصيرة الأمد والتي لا تتجاوز ثلاثة أيام لفحص الينا بنجاية تاويرت، فيمكن القول إن المستوى وانقطاع عن للتصلم من أداء الواجب عرفت ترجاعها كبيرا، وذلك لعدة أسباب نذكر من بينها الحرص الدقيق على تطبيق القانون في تسلم واستلام الشهادات الطبية. نجد أنها في غالب الأحيان تبرز بوضوح لدى بعض الأشخاص الذين لا ترضيهم مناطق تعيينهم خاصة بالعالم القوي أو يصعب تتبعهم ومراقبتهم لتشتت الفريعات التابعة للمجموعة المرصية أو بسبب عدم رضاهم عن جداول حصصهم أو كسمل مرتبط بذواتهم. ولحسن الحظ فإن مثل هذه السلوكات ترتبط بثلة من الناس لا تشكل إلا نسبة قليلة قياسا بالكم الهائل من رجال ونساء التعليم الذين يعطون بكنوز ذات وحب لوطن. وبالوقوف عند أنواع الشهادات الطبية التي يتم اللجوء إليها لتبرير الغياب عن أسباب الظاهرة، نجد أنها في غالب الأحيان تبرز بوضوح لدى بعض الأشخاص الذين لا ترضيهم مناطق تعيينهم خاصة بالعالم القوي أو يصعب تتبعهم ومراقبتهم لتشتت الفريعات التابعة للمجموعة المرصية أو بسبب عدم رضاهم عن جداول حصصهم أو كسمل مرتبط بذواتهم. ولحسن الحظ فإن مثل هذه السلوكات ترتبط بثلة من الناس لا تشكل إلا نسبة قليلة قياسا بالكم الهائل من رجال ونساء التعليم الذين يعطون بكنوز ذات وحب لوطن. وبالوقوف عند أنواع الشهادات الطبية التي يتم اللجوء إليها لتبرير الغياب عن أسباب الظاهرة، نجد أنها في غالب الأحيان تبرز بوضوح لدى بعض الأشخاص الذين لا ترضيهم مناطق تعيينهم خاصة بالعالم القوي أو يصعب تتبعهم ومراقبتهم لتشتت الفريعات التابعة للمجموعة المرصية أو بسبب عدم رضاهم عن جداول حصصهم أو كسمل مرتبط بذواتهم. ولحسن الحظ فإن مثل هذه السلوكات ترتبط بثلة من الناس لا تشكل إلا نسبة قليلة قياسا بالكم الهائل من رجال ونساء التعليم الذين يعطون بكنوز ذات وحب لوطن. وبالوقوف عند أنواع الشهادات الطبية التي يتم اللجوء إليها لتبرير الغياب عن أسباب الظاهرة، نجد أنها في غالب الأحيان تبرز بوضوح لدى بعض الأشخاص الذين لا ترضيهم مناطق تعيينهم خاصة بالعالم القوي أو يصعب تتبعهم ومراقبتهم لتشتت الفريعات التابعة للمجموعة المرصية أو بسبب عدم رضاهم عن جداول حصصهم أو كسمل مرتبط بذواتهم. ولحسن الحظ فإن مثل هذه السلوكات ترتبط بثلة من الناس لا تشكل إلا نسبة قليلة قياسا بالكم الهائل من رجال ونساء التعليم الذين يعطون بكنوز ذات وحب لوطن. وبالوقوف عند أنواع الشهادات الطبية التي يتم اللجوء إليها لتبرير الغياب عن أسباب الظاهرة، نجد أنها في غالب الأحيان تبرز بوضوح لدى بعض الأشخاص الذين لا ترضيهم مناطق تعيينهم خاصة بالعالم القوي أو يصعب تتبعهم ومراقبتهم لتشتت الفريعات التابعة للمجموعة المرصية أو بسبب عدم رضاهم عن جداول حصصهم أو كسمل مرتبط بذواتهم. ولحسن الحظ فإن مثل هذه السلوكات ترتبط بثلة من الناس لا تشكل إلا نسبة قليلة قياسا بالكم الهائل من رجال ونساء التعليم الذين يعطون بكنوز ذات وحب لوطن. وبالوقوف عند أنواع الشهادات الطبية التي يتم اللجوء إليها لتبرير الغياب عن أسباب الظاهرة، نجد أنها في غالب الأحيان تبرز بوضوح لدى بعض الأشخاص الذين لا ترضيهم مناطق تعيينهم خاصة بالعالم القوي أو يصعب تتبعهم ومراقبتهم لتشتت الفريعات التابعة للمجموعة المرصية أو بسبب عدم رضاهم عن جداول حصصهم أو كسمل مرتبط بذواتهم. ولحسن الحظ فإن مثل هذه السلوكات ترتبط بثلة من الناس لا تشكل إلا نسبة قليلة قياسا بالكم الهائل من رجال ونساء التعليم الذين يعطون بكنوز ذات وحب لوطن. وبالوقوف عند أنواع الشهادات الطبية التي يتم اللجوء إليها لتبرير الغياب عن أسباب الظاهرة، نجد أنها في غالب الأحيان تبرز بوضوح لدى بعض الأشخاص الذين لا ترضيهم مناطق تعيينهم خاصة بالعالم القوي أو يصعب تتبعهم ومراقبتهم لتشتت الفريعات التابعة للمجموعة المرصية أو بسبب عدم رضاهم عن جداول حصصهم أو كسمل مرتبط بذواتهم. ولحسن الحظ فإن مثل هذه السلوكات ترتبط بثلة من الناس لا تشكل إلا نسبة قليلة قياسا بالكم الهائل من رجال ونساء التعليم الذين يعطون بكنوز ذات وحب لوطن. وبالوقوف عند أنواع الشهادات الطبية التي يتم اللجوء إليها لتبرير الغياب عن أسباب الظاهرة، نجد أنها في غالب الأحيان تبرز بوضوح لدى بعض الأشخاص الذين لا ترضيهم مناطق تعيينهم خاصة بالعالم القوي أو يصعب تتبعهم ومراقبتهم لتشتت الفريعات التابعة للمجموعة المرصية أو بسبب عدم رضاهم عن جداول حصصهم أو كسمل مرتبط بذواتهم. ولحسن الحظ فإن مثل هذه السلوكات ترتبط بثلة من الناس لا تشكل إلا نسبة قليلة قياسا بالكم الهائل من رجال ونساء التعليم الذين يعطون بكنوز ذات وحب لوطن. وبالوقوف عند أنواع الشهادات الطبية التي يتم اللجوء إليها لتبرير الغياب عن أسباب الظاهرة، نجد أنها في غالب الأحيان تبرز بوضوح لدى بعض الأشخاص الذين لا ترضيهم مناطق تعيينهم خاصة بالعالم القوي أو يصعب تتبعهم ومراقبتهم لتشتت الفريعات التابعة للمجموعة المرصية أو بسبب عدم رضاهم عن جداول حصصهم أو كسمل مرتبط بذواتهم. ولحسن الحظ فإن مثل هذه السلوكات ترتبط بثلة من الناس لا تشكل إلا نسبة قليلة قياسا بالكم الهائل من رجال ونساء التعليم الذين يعطون بكنوز ذات وحب لوطن. وبالوقوف عند أنواع الشهادات الطبية التي يتم اللجوء إليها لتبرير الغياب عن أسباب الظاهرة، نجد أنها في غالب الأحيان تبرز بوضوح لدى بعض الأشخاص الذين لا ترضيهم مناطق تعيينهم خاصة بالعالم القوي أو يصعب تتبعهم ومراقبتهم لتشتت الفريعات التابعة للمجموعة المرصية أو بسبب عدم رضاهم عن جداول حصصهم أو كسمل مرتبط بذواتهم. ولحسن الحظ فإن مثل هذه السلوكات ترتبط بثلة من الناس لا تشكل إلا نسبة قليلة قياسا بالكم الهائل من رجال ونساء التعليم الذين يعطون بكنوز ذات وحب لوطن. وبالوقوف عند أنواع الشهادات الطبية التي يتم اللجوء إليها لتبرير الغياب عن أسباب الظاهرة، نجد أنها في غالب الأحيان تبرز بوضوح لدى بعض الأشخاص الذين لا ترضيهم مناطق تعيينهم خاصة بالعالم القوي أو يصعب تتبعهم ومراقبتهم لتشتت الفريعات التابعة للمجموعة المرصية أو بسبب عدم رضاهم عن جداول حصصهم أو كسمل مرتبط بذواتهم. ولحسن الحظ فإن مثل هذه السلوكات ترتبط بثلة من الناس لا تشكل إلا نسبة قليلة قياسا بالكم الهائل من رجال ونساء التعليم الذين يعطون بكنوز ذات وحب لوطن. وبالوقوف عند أنواع الشهادات الطبية التي يتم اللجوء إليها لتبرير الغياب عن أسباب الظاهرة، نجد أنها في غالب الأحيان تبرز بوضوح لدى بعض الأشخاص الذين لا ترضيهم مناطق تعيينهم خاصة بالعالم القوي أو يصعب تتبعهم ومراقبتهم لتشتت الفريعات التابعة للمجموعة المرصية أو بسبب عدم رضاهم عن جداول حصصهم أو كسمل مرتبط بذواتهم. ولحسن الحظ فإن مثل هذه السلوكات ترتبط بثلة من الناس لا تشكل إلا نسبة قليلة قياسا بالكم الهائل من رجال ونساء التعليم الذين يعطون بكنوز ذات وحب لوطن. وبالوقوف عند أنواع الشهادات الطبية التي يتم اللجوء إليها لتبرير الغياب عن أسباب الظاهرة، نجد أنها في غالب الأحيان تبرز بوضوح لدى بعض الأشخاص الذين لا ترضيهم مناطق تعيينهم خاصة بالعالم القوي أو يصعب تتبعهم ومراقبتهم لتشتت الفريعات التابعة للمجموعة المرصية أو بسبب عدم رضاهم عن جداول حصصهم أو كسمل مرتبط بذواتهم. ولحسن الحظ فإن مثل هذه السلوكات ترتبط بثلة من الناس لا تشكل إلا نسبة قليلة قياسا بالكم الهائل من رجال ونساء التعليم الذين يعطون بكنوز ذات وحب لوطن. وبالوقوف عند أنواع الشهادات الطبية التي يتم اللجوء إليها لتبرير الغياب عن أسباب الظاهرة، نجد أنها في غالب الأحيان تبرز بوضوح لدى بعض الأشخاص الذين لا ترضيهم مناطق تعيينهم خاصة بالعالم القوي أو يصعب تتبعهم ومراقبتهم لتشتت الفريعات التابعة للمجموعة المرصية أو بسبب عدم رضاهم عن جداول حصصهم أو كسمل مرتبط بذواتهم. ولحسن الحظ فإن مثل هذه السلوكات ترتبط بثلة من الناس لا تشكل إلا نسبة قليلة قياسا بالكم الهائل من رجال ونساء التعليم الذين يعطون بكنوز ذات وحب لوطن. وبالوقوف عند أنواع الشهادات الطبية التي يتم اللجوء إليها لتبرير الغياب عن أسباب الظاهرة، نجد أنها في غالب الأحيان تبرز بوضوح لدى بعض الأشخاص الذين لا ترضيهم مناطق تعيينهم خاصة بالعالم القوي أو يصعب تتبعهم ومراقبتهم لتشتت الفريعات التابعة للمجموعة المرصية أو بسبب عدم رضاهم عن جداول حصصهم أو كسمل مرتبط بذواتهم. ولحسن الحظ فإن مثل هذه السلوكات ترتبط بثلة من الناس لا تشكل إلا نسبة قليلة قياسا بالكم الهائل من رجال ونساء التعليم الذين يعطون بكنوز ذات وحب لوطن. وبالوقوف عند أنواع الشهادات الطبية التي يتم اللجوء إليها لتبرير الغياب عن أسباب الظاهرة، نجد أنها في غالب الأحيان تبرز بوضوح لدى بعض الأشخاص الذين لا ترضيهم مناطق تعيينهم خاصة بالعالم القوي أو يصعب تتبعهم ومراقبتهم لتشتت الفريعات التابعة للمجموعة المرصية أو بسبب عدم رضاهم عن جداول حصصهم أو كسمل مرتبط بذواتهم. ولحسن الحظ فإن مثل هذه السلوكات ترتبط بثلة من الناس لا تشكل إلا نسبة قليلة قياسا بالكم الهائل من رجال ونساء التعليم الذين يعطون بكنوز ذات وحب لوطن. وبالوقوف عند أنواع الشهادات الطبية التي يتم اللجوء إليها لتبرير الغياب عن أسباب الظاهرة، نجد أنها في غالب الأحيان تبرز بوضوح لدى بعض الأشخاص الذين لا ترضيهم مناطق تعيينهم خاصة بالعالم القوي أو يصعب تتبعهم ومراقبتهم لتشتت الفريعات التابعة للمجموعة المرصية أو بسبب عدم رضاهم عن جداول حصصهم أو كسمل مرتبط بذواتهم. ولحسن الحظ فإن مثل هذه السلوكات ترتبط بثلة من الناس لا تشكل إلا نسبة قليلة قياسا بالكم الهائل من رجال ونساء التعليم الذين يعطون بكنوز ذات وحب لوطن. وبالوقوف عند أنواع الشهادات الطبية التي يتم اللجوء إليها لتبرير الغياب عن أسباب الظاهرة، نجد أنها في غالب الأحيان تبرز بوضوح لدى بعض الأشخاص الذين لا ترضيهم مناطق تعيينهم خاصة بالعالم القوي أو يصعب تتبعهم ومراقبتهم لتشتت الفريعات التابعة للمجموعة المرصية أو بسبب عدم رضاهم عن جداول حصصهم أو كسمل مرتبط بذواتهم. ولحسن الحظ فإن مثل هذه السلوكات ترتبط بثلة من الناس لا تشكل إلا نسبة قليلة قياسا بالكم الهائل من رجال ونساء التعليم الذين يعطون بكنوز ذات وحب لوطن. وبالوقوف عند أنواع الشهادات الطبية التي يتم اللجوء إليها لتبرير الغياب عن أسباب الظاهرة، نجد أنها في غالب الأحيان تبرز بوضوح لدى بعض الأشخاص الذين لا ترضيهم مناطق تعيينهم خاصة بالعالم القوي أو يصعب تتبعهم ومراقبتهم لتشتت الفريعات التابعة للمجموعة المرصية أو بسبب عدم رضاهم عن جداول حصصهم أو كسمل مرتبط بذواتهم. ولحسن الحظ فإن مثل هذه السلوكات ترتبط بثلة من الناس لا تشكل إلا نسبة قليلة قياسا بالكم الهائل من رجال ونساء التعليم الذين يعطون بكنوز ذات وحب لوطن. وبالوقوف عند أنواع الشهادات الطبية التي يتم اللجوء إليها لتبرير الغياب عن أسباب الظاهرة، نجد أنها في غالب الأحيان تبرز بوضوح لدى بعض الأشخاص الذين لا ترضيهم مناطق تعيينهم خاصة بالعالم القوي أو يصعب تتبعهم ومراقبتهم لتشتت الفريعات التابعة للمجموعة المرصية أو بسبب عدم رضاهم عن جداول حصصهم أو كسمل مرتبط بذواتهم. ولحسن الحظ فإن مثل هذه السلوكات ترتبط بثلة من الناس لا تشكل إلا نسبة قليلة قياسا بالكم الهائل من رجال ونساء التعليم الذين يعطون بكنوز ذات وحب لوطن. وبالوقوف عند أنواع الشهادات الطبية التي يتم اللجوء إليها لتبرير الغياب عن أسباب الظاهرة، نجد أنها في غالب الأحيان تبرز بوضوح لدى بعض الأشخاص الذين لا ترضيهم مناطق تعيينهم خاصة بالعالم القوي أو يصعب تتبعهم ومراقبتهم لتشتت الفريعات التابعة للمجموعة المرصية أو بسبب عدم رضاهم عن جداول حصصهم أو كسمل مرتبط بذواتهم. ولحسن الحظ فإن مثل هذه السلوكات ترتبط بثلة من الناس لا تشكل إلا نسبة قليلة قياسا بالكم الهائل من رجال ونساء التعليم الذين يعطون بكنوز ذات وحب لوطن. وبالوقوف عند أنواع الشهادات الطبية التي يتم اللجوء إليها لتبرير الغياب عن أسباب الظاهرة، نجد أنها في غالب الأحيان تبرز بوضوح لدى بعض الأشخاص الذين لا ترضيهم مناطق تعيينهم خاصة بالعالم القوي أو يصعب تتبعهم ومراقبتهم لتشتت الفريعات التابعة للمجموعة المرصية أو بسبب عدم رضاهم عن جداول حصصهم أو كسمل مرتبط بذواتهم. ولحسن الحظ فإن مثل هذه السلوكات ترتبط بثلة من الناس لا تشكل إلا نسبة قليلة قياسا بالكم الهائل من رجال ونساء التعليم الذين يعطون بكنوز ذات وحب لوطن. وبالوقوف عند أنواع الشهادات الطبية التي يتم اللجوء إليها لتبرير الغياب عن أسباب الظاهرة، نجد أنها في غالب الأحيان تبرز بوضوح لدى بعض الأشخاص الذين لا ترضيهم مناطق تعيينهم خاصة بالعالم القوي أو يصعب تتبعهم ومراقبتهم لتشتت الفريعات التابعة للمجموعة المرصية أو بسبب عدم رضاهم عن جداول حصصهم أو كسمل مرتبط بذواتهم. ولحسن الحظ فإن مثل هذه السلوكات ترتبط بثلة من الناس لا تشكل إلا نسبة قليلة قياسا بالكم الهائل من رجال ونساء التعليم الذين يعطون بكنوز ذات وحب لوطن. وبالوقوف عند أنواع الشهادات الطبية التي يتم اللجوء إليها لتبرير الغياب عن أسباب الظاهرة، نجد أنها في غالب الأحيان تبرز بوضوح لدى بعض الأشخاص الذين لا ترضيهم مناطق تعيينهم خاصة بالعالم القوي أو يصعب تتبعهم ومراقبتهم لتشتت الفريعات التابعة للمجموعة المرصية أو بسبب عدم رضاهم عن جداول حصصهم أو كسمل مرتبط بذواتهم. ولحسن الحظ فإن مثل هذه السلوكات ترتبط بثلة من الناس لا تشكل إلا نسبة قليلة قياسا بالكم الهائل من رجال ونساء التعليم الذين يعطون بكنوز ذات وحب لوطن. وبالوقوف عند أنواع الشهادات الطبية التي يتم اللجوء إليها لتبرير الغياب عن أسباب الظاهرة، نجد أنها في غالب الأحيان تبرز بوضوح لدى بعض الأشخاص الذين لا ترضيهم مناطق تعيينهم خاصة بالعالم القوي أو يصعب تتبعهم ومراقبتهم لتشتت الفريعات التابعة للمجموعة المرصية أو بسبب عدم رضاهم عن جداول حصصهم أو كسمل مرتبط بذواتهم. ولحسن الحظ فإن مثل هذه السلوكات ترتبط بثلة من الناس لا تشكل إلا نسبة قليلة قياسا بالكم الهائل من رجال ونساء التعليم الذين يعطون بكنوز ذات وحب لوطن. وبالوقوف عند أنواع الشهادات الطبية التي يتم اللجوء إليها لتبرير الغياب عن أسباب الظاهرة، نجد أنها في غالب الأحيان تبرز بوضوح لدى بعض الأشخاص الذين لا ترضيهم مناطق تعيينهم خاصة بالعالم القوي أو يصعب تتبعهم ومراقبتهم لتشتت الفريعات التابعة للمجموعة المرصية أو بسبب عدم رضاهم عن جداول حصصهم أو كسمل مرتبط بذواتهم. ولحسن الحظ فإن مثل هذه السلوكات ترتبط بثلة من الناس لا تشكل إلا نسبة قليلة قياسا بالكم الهائل من رجال ونساء التعليم الذين يعطون بكنوز ذات وحب لوطن. وبالوقوف عند أنواع الشهادات الطبية التي يتم اللجوء إليها لتبرير الغياب عن أسباب الظاهرة، نجد أنها في غالب الأحيان تبرز بوضوح لدى بعض الأشخاص الذين لا ترضيهم مناطق تعيينهم خاصة بالعالم القوي أو يصعب تتبعهم ومراقبتهم لتشتت الفريعات التابعة للمجموعة المرصية أو بسبب عدم رضاهم عن جداول حصصهم أو كسمل مرتبط بذواتهم. ولحسن الحظ فإن مثل هذه السلوكات ترتبط بثلة من الناس لا تشكل إلا نسبة قليلة قياسا بالكم الهائل من رجال ونساء التعليم الذين يعطون بكنوز ذات وحب لوطن. وبالوقوف عند أنواع الشهادات الطبية التي يتم اللجوء إليها لتبرير الغياب عن أسباب الظاهرة، نجد أنها في غالب الأحيان تبرز بوضوح لدى بعض الأشخاص الذين لا ترضيهم مناطق تعيينهم خاصة بالعالم القوي أو يصعب تتبعهم ومراقبتهم لتشتت الفريعات التابعة للمجموعة المرصية أو بسبب عدم رضاهم عن جداول حصصهم أو كسمل مرتبط بذواتهم. ولحسن الحظ فإن مثل هذه السلوكات ترتبط بثلة من الناس لا تشكل إلا نسبة قليلة قياسا بالكم الهائل من رجال ونساء التعليم الذين يعطون بكنوز ذات وحب لوطن. وبالوقوف عند أنواع الشهادات الطبية التي يتم اللجوء إليها لتبرير الغياب عن أسباب الظاهرة، نجد أنها في غالب الأحيان تبرز بوضوح لدى بعض الأشخاص الذين لا ترضيهم مناطق تعيينهم خاصة بالعالم القوي أو يصعب تتبعهم ومراقبتهم لتشتت الفريعات التابعة للمجموعة المرصية أو بسبب عدم رضاهم عن جداول حصصهم أو كسمل مرتبط بذواتهم. ولحسن الحظ فإن مثل هذه السلوكات ترتبط بثلة من الناس لا تشكل إلا نسبة قليلة قياسا بالكم الهائل من رجال ونساء التعليم الذين يعطون بكنوز ذات وحب لوطن. وبالوقوف عند أنواع الشهادات الطبية التي يتم اللجوء إليها لتبرير الغياب عن أسباب الظاهرة، نجد أنها في غالب الأحيان تبرز بوضوح لدى بعض الأشخاص الذين لا ترضيهم مناطق تعيينهم خاصة بالعالم القوي أو يصعب تتبعهم ومراقبتهم لتشتت الفريعات التابعة للمجموعة المرصية أو بسبب عدم رضاهم عن جداول حصصهم أو كسمل مرتبط بذواتهم. ولحسن الحظ فإن مثل هذه السلوكات ترتبط بثلة من الناس لا تشكل إلا نسبة قليلة قياسا بالكم الهائل من رجال ونساء التعليم الذين يعطون بكنوز ذات وحب لوطن. وبالوقوف عند أنواع الشهادات الطبية التي يتم اللجوء إليها لتبرير الغياب عن أسباب الظاهرة، نجد أنها في غالب الأحيان تبرز بوضوح لدى بعض الأشخاص الذين لا ترضيهم مناطق تعيينهم خاصة بالعالم القوي أو يصعب تتبعهم ومراقبتهم لتشتت الفريعات التابعة للمجموعة المرصية أو بسبب عدم رضاهم عن جداول حصصهم أو كسمل مرتبط بذواتهم. ولحسن الحظ فإن مثل هذه السلوكات ترتبط بثلة من الناس لا تشكل إلا نسبة قليلة قياسا بالكم الهائل من رجال ونساء التعليم الذين يعطون بكنوز ذات وحب لوطن. وبالوقوف عند أنواع الشهادات الطبية التي يتم اللجوء إليها لتبرير الغياب عن أسباب الظاهرة، نجد أنها في غالب الأحيان تبرز بوضوح لدى بعض الأشخاص الذين لا ترضيهم مناطق تعيينهم خاصة بالعالم القوي أو يصعب تتبعهم ومراقبتهم لتشتت الفريعات التابعة للمجموعة المرصية أو بسبب عدم رضاهم عن جداول حصصهم أو كسمل مرتبط بذواتهم. ولحسن الحظ فإن مثل هذه السلوكات ترتبط بثلة من الناس لا تشكل إلا نسبة قليلة قياسا بالكم الهائل من رجال ونساء التعليم الذين يعطون بكنوز ذات وحب لوطن. وبالوقوف عند أنواع الشهادات الطبية التي يتم اللجوء إليها لتبرير الغياب عن أسباب الظاهرة، نجد أنها في غالب الأحيان تبرز بوضوح لدى بعض الأشخاص الذين لا ترضيهم مناطق تعيينهم خاصة بالعالم القوي أو يصعب تتبعهم ومراقبتهم لتشتت الفريعات التابعة للمجموعة المرصية أو بسبب عدم رضاهم عن جداول حصصهم أو كسمل مرتبط بذواتهم. ولحسن الحظ فإن مثل هذه السلوكات ترتبط بثلة من الناس لا تشكل إلا نسبة قليلة قياسا بالكم الهائل من رجال ونساء التعليم الذين يعطون بكنوز ذات وحب لوطن. وبالوقوف عند أنواع الشهادات الطبية التي يتم اللجوء إليها لتبرير الغياب عن أسباب الظاهرة، نجد أنها في غالب الأحيان تبرز بوضوح لدى بعض الأشخاص الذين لا ترضيهم مناطق تعيينهم خاصة بالعالم القوي أو يصعب تتبعهم ومراقبتهم لتشتت الفريعات التابعة للمجموعة المرصية أو بسبب عدم رضاهم عن جداول حصصهم أو كسمل مرتبط بذواتهم. ولحسن الحظ فإن مثل هذه السلوكات ترتبط بثلة من الناس لا تشكل إلا نسبة قليلة قياسا بالكم الهائل من رجال ونساء التعليم الذين يعطون بكنوز ذات وحب لوطن. وبالوقوف عند أنواع الشهادات الطبية التي يتم اللجوء إليها لتبرير الغياب عن أسباب الظاهرة، نجد أنها في غالب الأحيان تبرز بوضوح لدى بعض الأشخاص الذين لا ترضيهم مناطق تعيينهم خاصة بالعالم القوي أو يصعب تتبعهم ومراقبتهم لتشتت الفريعات التابعة للمجموعة المرصية أو بسبب عدم رضاهم عن جداول حصصهم أو كسمل مرتبط بذواتهم. ولحسن الحظ فإن مثل هذه السلوكات ترتبط بثلة من الناس لا تشكل إلا نسبة قليلة قياسا بالكم الهائل من رجال ونساء التعليم الذين يعطون بكنوز ذات وحب لوطن. وبالوقوف عند أنواع الشهادات الطبية التي يتم اللجوء إليها لتبرير الغياب عن أسباب الظاهرة، نجد أنها في غالب الأحيان تبرز بوضوح لدى بعض الأشخاص الذين لا ترضيهم مناطق تعيينهم خاصة بالعالم القوي أو يصعب تتبعهم ومراقبتهم لتشتت الفريعات التابعة للمجموعة المرصية أو بسبب عدم رضاهم عن جداول حصصهم أو كسمل مرتبط بذواتهم. ولحسن الحظ فإن مثل هذه السلوكات ترتبط بثلة من الناس لا تشكل إلا نسبة قليلة قياسا بالكم الهائل من رجال ونساء التعليم الذين يعطون بكنوز ذات وحب لوطن. وبالوقوف عند أنواع الشهادات الطبية التي يتم اللجوء إليها لتبرير الغياب عن أسباب الظاهرة، نجد أنها في غالب الأحيان تبرز بوضوح لدى بعض الأشخاص الذين لا ترضيهم مناطق تعيينهم خاصة بالعالم القوي أو يصعب تتبعهم ومراقبتهم لتشتت الفريعات التابعة للمجموعة المرصية أو بسبب عدم رضاهم عن جداول حصصهم أو كسمل مرتبط بذواتهم. ولحسن الحظ فإن مثل هذه السلوكات ترتبط بثلة من الناس لا تشكل إلا نسبة قليلة قياسا بالكم الهائل من رجال ونساء التعليم الذين يعطون بكنوز ذات وحب لوطن. وبالوقوف عند أنواع الشهادات الطبية التي يتم اللجوء إليها لتبرير الغياب عن أسباب الظاهرة، نجد أنها في غالب الأحيان تبرز بوضوح لدى بعض الأشخاص الذين لا ترضيهم مناطق تعيينهم خاصة بالعالم القوي أو يصعب تتبعهم ومراقبتهم لتشتت الفريعات التابعة للمجموعة المرصية أو بسبب عدم رضاهم عن جداول حصصهم أو كسمل مرتبط بذواتهم. ولحسن الحظ فإن مثل هذه السلوكات ترتبط بثلة من الناس لا تشكل إلا نسبة قليلة قياسا بالكم الهائل من رجال ونساء التعليم الذين يعطون بكنوز ذات وحب لوطن. وبالوقوف عند أنواع الشهادات الطبية التي يتم اللجوء إليها لتبرير الغياب عن أسباب الظاهرة، نجد أنها في غالب الأحيان تبرز بوضوح لدى بعض الأشخاص الذين لا ترضيهم مناطق تعيينهم خاصة بالعالم القوي أو يصعب تتبعهم ومراقبتهم لتشتت الفريعات التابعة للمجموعة المرصية أو بسبب عدم رضاهم عن جداول حصصهم أو كسمل مرتبط بذواتهم. ولحسن الحظ فإن مثل هذه السلوكات ترتبط بثلة من الناس لا تشكل إلا نسبة قليلة قياسا بالكم الهائل من رجال ونساء التعليم الذين يعطون بكنوز ذات وحب لوطن. وبالوقوف عند أنواع الشهادات الطبية التي يتم اللجوء إليها لتبرير الغياب عن أسباب الظاهرة، نجد أنها في غالب الأحيان تبرز بوضوح لدى بعض الأشخاص الذين لا ترضيهم مناطق تعيينهم خاصة بالعالم القوي أو يصعب تتبعهم ومراقبتهم لتشتت الفريعات التابعة للمجموعة المرصية أو بسبب عدم رضاهم عن جداول حصصهم أو كسمل مرتبط بذواتهم. ولحسن الحظ فإن مثل هذه السلوكات ترتبط بثلة من الناس لا تشكل إلا نسبة قليلة قياسا بالكم الهائل من رجال ونساء التعليم الذين يعطون بكنوز ذات وحب لوطن. وبالوقوف عند أنواع الشهادات الطبية التي يتم اللجوء إليها لتبرير الغياب عن أسباب الظاهرة، نجد أنها في غالب الأحيان تبرز بوضوح لدى بعض الأشخاص الذين لا ترضيهم مناطق تعيينهم خاصة بالعالم القوي أو يصعب تتبعهم ومراقبتهم لتشتت الفريعات التابعة للمجموعة المرصية أو بسبب عدم رضاهم عن جداول حصصهم أو كسمل مرتبط بذواتهم. ولحسن الحظ فإن مثل هذه السلوكات ترتبط بثلة من الناس لا تشكل إلا نسبة قليلة قياسا بالكم الهائل من رجال ونساء التعليم الذين يعطون بكنوز ذات وحب لوطن. وبالوقوف عند أنواع الشهادات الطبية التي يتم اللجوء إليها لتبرير الغياب عن أسباب الظاهرة، نجد أنها في غالب الأحيان تبرز بوضوح لدى بعض الأشخاص الذين لا ترضيهم مناطق تعيينهم خاصة بالعالم القوي أو يصعب تتبعهم ومراقبتهم لتشتت الفريعات التابعة للمجموعة المرصية أو بسبب عدم رضاهم عن جداول حصصهم أو كسمل مرتبط بذواتهم. ولحسن الحظ فإن مثل هذه السلوكات ترتبط بثلة من الناس لا تشكل إلا نسبة قليلة قياسا بالكم الهائل من رجال ونساء التعليم الذين يعطون بكنوز ذات وحب لوطن. وبالوقوف عند أنواع الشهادات الطبية التي يتم اللجوء إليها لتبرير الغياب عن أسباب الظاهرة، نجد أنها في غالب الأحيان تبرز بوضوح لدى بعض الأشخاص الذين لا ترضيهم مناطق تعيينهم خاصة بالعالم القوي أو يصعب تتبعهم ومراقبتهم لتشتت الفريعات التابعة للمجموعة المرصية أو بسبب عدم رضاهم عن جداول حصصهم أو كسمل مرتبط بذواتهم. ولحسن الحظ فإن مثل هذه السلوكات ترتبط بثلة من الناس لا تشكل إلا نسبة قليلة قياسا بالكم الهائل من رجال ونساء التعليم الذين يعطون بكنوز ذات وحب لوطن. وبالوقوف عند أنواع الشهادات الطبية التي يتم اللجوء إليها لتبرير الغياب عن أسباب الظاهرة، نجد أنها في غالب الأحيان تبرز بوضوح لدى بعض الأشخاص الذين لا ترضيهم مناطق تعيينهم خاصة بالعالم القوي أو يصعب تتبعهم ومراقبتهم لتشتت الفريعات التابعة للمجموعة المرصية أو بسبب عدم رضاهم عن جداول حصصهم أو كسمل مرتبط بذواتهم. ولحسن الحظ فإن مثل هذه السلوكات ترتبط بثلة من الناس لا تشكل إلا نسبة قليلة قياسا بالكم الهائل من رجال ونساء التعليم الذين يعطون بكنوز ذات وحب لوطن. وبالوقوف عند أنواع الشهادات الطبية التي يتم اللجوء إليها لتبرير الغياب عن أسباب الظاهرة، نجد أنها في غالب الأحيان تبرز بوضوح لدى بعض الأشخاص الذين لا ترضيهم مناطق تعيينهم خاصة بالعالم القوي أو يصعب تتبعهم ومراقبتهم لتشتت الفريعات التابعة للمجموعة المرصية أو بسبب عدم رضاهم عن جداول حصصهم أو كسمل مرتبط بذواتهم. ولحسن الحظ فإن مثل هذه السلوكات ترتبط بثلة من الناس لا تشكل إلا نسبة قليلة قياسا بالكم الهائل من رجال ونساء التعليم الذين يعطون بكنوز ذات وحب لوطن. وبالوقوف عند أنواع الشهادات الطبية التي يتم اللجوء إليها لتبرير الغياب عن أسباب الظاهرة، نجد أنها في غالب الأحيان تبرز بوضوح لدى بعض الأشخاص الذين لا ترضيهم مناطق تعيينهم خاصة بالعالم القوي أو يصعب تتبعهم ومراقبتهم لتشتت الفريعات التابعة للمجموعة المرصية أو بسبب عدم رضاهم عن جداول حصصهم أو كسمل مرتبط بذواتهم. ولحسن الحظ فإن مثل هذه السلوكات ترتبط بثلة من الناس لا تشكل إلا نسبة قليلة قياسا بالكم الهائل من رجال ونساء التعليم الذين يعطون بكنوز ذات وحب لوطن. وبالوقوف عند أنواع الشهادات الطبية التي يتم اللجوء إليها لتبرير الغياب عن أسباب الظاهرة، نجد أنها في غالب الأحيان تبرز بوضوح لدى بعض الأشخاص الذين لا ترضيهم مناطق تعيينهم خاصة بالعالم القوي أو يصعب تتبعهم ومراقبتهم لتشتت الفريعات التابعة للمجموعة المرصية أو بسبب عدم رضاهم عن جداول حصصهم أو كسمل مرتبط بذواتهم. ولحسن الحظ فإن مثل هذه السلوكات ترتبط بثلة من الناس لا تشكل إلا نسبة قليلة قياسا بالكم الهائل من